دراسة تحليلية لتطور مؤشرات الشمول المالي في بعض دول المغرب العربي والخليج العربي خلال الفترة (2004–2020)

An Analytical Study of Development of Financial Inclusion Indicators in Some Countries of the Maghreb and the Arab Gulf during the Period (2004-2020)

بن عيني رحيمة [1] *، شادي ابراهيم حسن شحادة [2]

[1] المركز الجامعي مغنية، benainirahima2021@gmail.com

[2] كلية السياسة والاقتصاد ،جامعة السويس ،القاهرة(مصر)، shady79shehada@yahoo.com

الاستلام: 2022/07/18 القبول: 2022/09/04 النشر : 2022/09/24

ملخص:

تهدف هده الدراسة الى تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي في مجموعة من دول الخليج ودول المغرب العربي خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2004–2020 ،إذ أن الهدف من وراء هذا التحليل هو معرفة واقع الشمول المالي في اقتصاديات الدول العربية ، وأيضا إبراز أهم التحديات المعرقلة لتعزيز الشمول المالي على صعيد الدول العربية والوقوف على أهم الآفاق والاستراتيجيات الرامية لدعمه.

وقد خلصت الدراسة إلى أن معدلات الشمول المالي المسجلة ضمن المؤشرات الجزئية في دول الخليج العربي عالية نسبيا ومقبولة إلى حد ما، وتجاري بعض المعدلات المسجلة حتى في بعض الدول المتقدمة، وهذا نقيض المعدلات المسجلة في دول المغرب العربي والتي من بينها الجز

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي، الدول العربية.

رموز jel: G32,G21

Abstract:

This study aims to analyse the development of indicators of financial inclusion in a group of Gulf and Maghreb countries during the period from 2004-2020, as the goal behind this analysis is to investigate the reality of financial inclusion in the economies of Arab countries and also to highlight the most important challenges hindering the promotion of financial inclusion at the level of these Arab countries.. Besides, the study concluded that the rates of financial inclusion recorded within the partial indicators in the Arab Gulf countries are relatively high and acceptable to the same extent, and some of the rates recorded even in some developed countries are commercial, this is in contrast to the rates recorded in the Arab Maghreb countries, including Algeria**.**

Keywords*:* financial inclusion, indicators of financial inclusion, Arab countries

(JEL) Classification : G32,G21

* **المؤلف المراسل**

1. مقدمة:

وقد حظي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من طرف صنّاع القرار في كافة دول العالم ،هذا الأخير الذي يعد أحد المفاهيم الهامة التي ارتبطت بعملية الإصلاح الاقتصادي ، حيث تقوم البنوك في إطار الشمول المالي بالعمل على الوصول إلى كل فئات و شرائح المجتمع(حسب مجموعة العشرين **G20** ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي **AFI** ومنظمة التعاون الاقتصادي **OCDE)** و توفير خدمات ومنتجات مالية و مصرفية تتناسب مع احتياجات المجتمع لتساعدهم على تنفيذ أفكار و مشروعات ناشئة صغيرة ، حيث تطورت بسرعة مذهلة في السنوات القليلة الماضية وانتشر وتوسّع استخدامها رغم التفاوت المتواجد بين البلدان المتقدمة و النامية. فالشمول المالي له تأثيرات بالغة الأهمية في الجانب المالي و المصرفي المحلي من خلال تسهيل التوزيع الكفىء و العادل للموارد المالية المتاحة و التقليل من تكلفة رأس المال ، و التقدّم في الشمول المالي يعزّز من الاستقرار المالي و الكفاءة المالية ،كما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تتضمن العديد من المستهدفات في كل من المحاور المتعلقة بالاقتصاد و العدالة الاجتماعية و البيئة وفقًا **(Pearce**2011) و الطاقة و التنمية البشرية ، مما جعل ضرورة الوصول إلى معدلات الشمول المالي تحديّا لصانع القرار ولاسيما في الدول النامية حيث أصبح الشمول المالي إحدى أهم ركائز النمو الإقتصادي نتيجة قدرته على دمج الاقتصاد الغير رسمي للأفراد و المؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرّسمي ،إضافة إلى دوره في الجانب الاجتماعي فهو وسيلة مباشرة للقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك ،وتشجيع الاستثمارات الصغيرة و الكبيرة وفتح مجال التنافسية بينها .

ولعل الدول العربية كغيرها من دول العالم تعمل جاهدة على تطوير مؤشرات الشمول المالي للوصول الى تقديم خدمات مالية شاملة ومتسقة مع التطور العالمي في هذا المجال من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وهناك العديد من الصعوبات والعقبات التي تواجه هذا الطريق.

1.1 إشكالية الدراسة:

ومن هذا المنطلق تتبادر لنا الإشكالية المحورية:

ما واقع تطور مؤشرات الشمول المالي في بعض من دول المغرب والخليج العربي خلال الفترة (2004-2020)؟

2.1 فرضية الدراسة:

استطعنا صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

- تعاني معظم اقتصاديات الدول العربية من غياب التثقيف المالي وانخفاض الوعي المصرفي لدى شعوبها مما يؤدي الى تأخر تطور وارتفاع مؤشرات الشمول المالي بها.

3.1 أهداف الدراسة:

من خلال هذا البحث نهدف لإبراز أهم معالم الشمول المالي وطبيعة المؤشرات التي يرتكز عليها تبعا لما حدده منها البنك الدولي ، كما نبرز أهمية الإجراءات المتخذة من طرف **حكومات دول المغرب والخليج العربيين** في سبيل تسهيل الوصول الخدمات المالية والمصرفية من خلال تحليل بعض المؤشرات الحديثة المصاغة من طرف البنك الدولي، وكدا توضيح أهم الصعاب والمعوقات التي تواجهه في هده الدول.

4.1 أهمية الدراسة:

نظرا للأهمية المتزايدة للشمول المالي خاصة مع التطور الدي يشهده العالم ، تنبع أهمية الدراسة كونها تبحث في مدى تطور مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية (الجزائر ، تونس ، المغرب، السعودية ، الامارات، قطر) باختلاف اقتصاداتها خلال الفترة 2004-2020.

5.1 منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة واختبار مدى صحة فرضيتها ،سنعتمد على المنهج الوصفي و التحليلي في تشخيص الجوانب المهمة للموضوع من خلال التطرق إلى أهم الأدبيات النظرية المتعلقة بأهمية الشمول المالي. وتحليل واقعه في بعض من دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) وبعض دول الخليج العربي (السعودية ، الامارات، قطر) من خلال تحليل مؤشراته خلال الفترة 2004-2020. مستخدمين في دلك تحليل التقارير العالمية، العربية، والوطنية التي تتناول الإحصائيات والواقع الذي وصل إليه الشمول المالي. وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، هي:

- مفاهيم أساسية حول الشمول المالي ومحدداته.
- تحليل واقع تطور مؤشرات الشّمول المالي للدول العربية قيد الدراسة حسب البنك الدولي.
- أسباب ضعف الشّمول المالي في الوطن العربي.
- تحديات وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

6.1 الدراسات السابقة:

عرف موضوع الشمول المالي في الدول العربية العديد من الدراسات والأدبيات التي عالجت هذا المنحى وشملت مختلف التكتلات الاقتصادية على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا **(MENA)**،ودول إفريقيا

جنوب الصحراء **(SSA)** وكدا دراسات صندوق النقد العربي وضمنته العديد من النتائج التي يمكن الأخذ بها والاستدلال بمضمونها . وقد ارتكزنا في دراستنا هده على الدراسات التالية :

- **دراسة M.Hung pham, T.Phuong linh doan (2020):** والتي تهدف إلى استكشاف العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في بلدان آسيوية. من خلال فحص الارتباط مع البيانات على مستوى الدولة وعلى البنوك في 42 دولة خلال سنوات: 2011 و 2014 و 2017. و يتم تقييم الشمول المالي من خلال بعدين: استخدام الخدمات المالية والوصول للنظام المالي. وأفرزت نتائج الدراسة أن للشمول المالي آثار إيجابية على الاستقرار المالي ، مما يعني أن الاثنين يمكن أن يكونا مكملين. وتضع نتائج البحث أمام المؤسسات المالية والحكومات معلومات ثاقبة ، مما يساعدهم في الحصول على استراتيجية تنمية مالية مناسبة ، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي للنظام بأكمله. (MANH hung PHAM، 2020)
- **دراسة Je-Al Burguillos and Danny Cassimon (2020):** والتي من خلالها قام الباحثان باستكشاف العوامل الرئيسية التي أثرت على تعميق الشمول المالي عبر مناطق الفلبين السبعة عشر في الفترة من 2013-2017. باستخدام مؤشر الشمول المالي الإقليمي متعدد الأبعاد **(FII)** الذي طوره برنامج **BSP** ، وتوصلت الدراسة إلى وجود تباينات كبيرة بين المناطق والملاحظ أن المناطق الأقل شمولًا من الناحية المالية لا تظهر تقدمًا كبيرًا. علاوة على ذلك و باستخدام تقنيات البيانات المقطعية "البانل" ، نحاول تحديد العوامل التي تؤثر على عدم تجانس الشمول المالي بين الأقاليم. و أن نصيب الفرد من الناتج المحلي ، وعدد السكان ، ومؤشر توافر البنية التحتية المادية ، ودرجة انتشار الهاتف المحمول هي من بين العوامل القوية التي تفسر اختلافات الشمول المالي عبر المناطق.
- **دراسة mandira sarma: index of financial inclusion :** هدفت هده الدراسة الى أن أهمية الشمول المالي معترف بها على نطاق واسع ، الال أن الادبيات تفتقد الى مقياس شامل يمكن استخدامه لقياس الشمول المالي عبر الاقتصادات ، من خلال اقتراح مؤشر للشمول المالي**(IFS)** ، وهو مؤشر متعدد الأبعاد يلتقط معلومات عن أبعاد مختلفة للشمول المالي في خانة واحدة تقع بين 0 و1 حيث يشير الصفر الى الشمول المالي الكامل في الاقتصاد ، وخلصت الدراسة الى أن عدد كبير من الاقتصادات بما في دلك الصناعية منها لديها مستوى منخفض من الشمول المالي (mandira sarma، 2008)
- **دراسة محمد محمد أحمد باغه (2021)** والتي تناولت قياس تأثير محددات الشمول المالي التي حددتها مجموعة العشرين والتي عددها 21 مؤشرا لوصف الشمول المالي على أبعاد السلامة المصرفية للبنوك التجارية

في مصر بين خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2014 و2020 باستخدام منهجية التكامل المشترك والنماذج الطولية (المقطعية الزمنية) . واستطاع الباحث التوصل إلى عدد من النتائج ، منها عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين مجمل محددات الشمول المالي والسلامة المصرفية بالبنوك التجارية فيما عدا بُعد تمويل المشاريع الصغيرة ، وبينت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين مجمل محددات الشمول المالي ومؤشرات السلامة المصرفية ووجود تأثير معنوي .

- **دراسة صباغ رفيقة، غرزي سليمة(2020):** هدفت هذه الدراسة الى معرفة مستوى الشمول المالي للدول العربية ، وقد خلصت الى أن الدول العربية عملت على تسريع عجلة الشمول المالي و تعزيز مستوياته من خلال تطبيقه في استراتيجيتها لماله من دور فعال في دعم النمو الاقتصادي و وخلق فرص العمل و تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما توصلت الدراسة الى أن الشمول المالي في الدول العربية مازال لم يواكب المستوى الذي يشهده باقي دول العالم رغم الجهود المبذولة، فعل الرغم من تحسن مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة ال أن المنطقة العربية لا تزال ضمن أقل المجموعات الجغرافية من حيث مستويات الشمول المالي. (رفيقة صباغ، سليمة غزري، 2020)

2. مفاهيم اساسية حول الشمول المالي ومحدداته:

تطور تعريف ومقاييس الشمول المالي وانتقل من تصنيف الأفراد والمؤسسات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين، إلى تعريفات ومقاييس متعددة الأبعاد.

1.2 ماهية الشمول المالي:

ظهر مصطلح "الشمول المالي Financial Inclusion" (عكس الإقصاء المالي Financial Exclusion الذي هو: "تلك العمليات التي تعمل على منع بعض الفئات الاجتماعية والأفراد من الوصول إلى النظام المالي" (Junaidah، 2016، صفحة 16) لأول مرة في العام 1993 في دراسة (ليشون وثرفت Leyshon & Thrift) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناولا فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية، ومع بداية سنة 2000 بدأ الاهتمام بصورة فعلية بالشمول المالي من طرف الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية، وقد توج ذلك ولو كان بعد فترة طويلة نسبيا بانعقاد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي

بدولة كينيا في عام 2009، ثم عقد بعد ذلك في كل من إندونيسيا، المكسيك، جنوب إفريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوباجو، موزمبيق وفيجي، ومصر في عام 2017 (بن موسى محمد، 2018، صفحة 42).

2.2 تعريف الشمول المالي:

- يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي Global Financial Development Report" على أنه: "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية" (السعيد بن لخضر، 2018، صفحة 106)
- كما عرّفت مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه: "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (رفيقة بن عيشوشة، جوان 2018، صفحة 48) .
- وعرف (سارما Sarma) الشمول المالي بأنه: "العملية التي تضمن سهولة الوصول وتوافر واستخدام النظام المالي الرسمي لجميع أعضاء الاقتصاد "(sarma, m.، 2016)
- وأضاف (Peterson, Ozili، 2020، صفحة 16) تعريفه على أنه يمكن اعتباره العملية التي تضمن توفر وسهولة الوصول إلى القطاع المالي الرسمي.
- واعتمادا على ما جاء في الدراسات السابقة يمكن القول بأن الشمول المالي يعكس مدى إمكانية الأفراد والمؤسسات باختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية، في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية من خلال قنوات شرعية (المصارف والبنوك)، في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى مع استطاعتهم، مما يؤدي إلى دمجهم في القطاع المالي الرسمي، والاستفادة من موادهم المالية وأفادتهم بها في نفس الوقت . بما يضمن عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأية رقابة وإشراف، والتي من الممكن أن تعرضهم لحالات نصب أو تفرض عليهم رسوما مبالغا فيها.

3.2 أهمية وأهداف الشمول المالي: تنبع أهمية الشمول المالي من أهميته الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة والذي يسعى إلى تقديم العديد من الخدمات التي تخدم المستفيدين منها.

❖ **أهمية الشمول المالي:** تبرز أهمية الشمول المالي في عدة نقاط ومحاور نذكر منها؛ ما يلي:

- ✓ أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. مثال؛ إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل على دعم النمو الاقتصادي؛
- ✓ يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ؛
- ✓ تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة؛
- ✓ توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف مثل؛ الدفع عن طريق الهاتف المحمول.

أهداف الشمول المالي: يمكن تحديد أهم أهداف الشمول المالي؛ في النقاط التالي (رفيقة صباغ، سليمة غزري، 2020، صفحة 517):

- ✓ تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي؛
- ✓ نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالإستراتيجية؛
- ✓ تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم؛
- ✓ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

3. تحليل واقع تطور مؤشرات الشّمول المالي للدول العربية قيد الدراسة حسب البنك الدولي:

تسعى الدول العربية لتحقيق الشّمول المالي في مختلف المناطق، تماشيا مع التطورات الحاصلة في العالم من خلال سياسات والجهود المبذولة من طرف البنوك المركزية العربية وفي دراستنا هده سنحاول تحليل واقع تطور مؤشرات الشمول المالي لمجموعة من الدول العربية منها بعض دول المغرب العربي (المغرب ، الجزائر ،

تونس) وبعض دول الخليج العربي (السعودية ، الامارات العربية ، قطر) ، مستخلصين أهم العراقيل والتحديات التي تواجهها .

1.3 الجهود المبذولة لتعزيز الشّمول المالي في الدول العربية: لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أطلق صندوق النقد العربي في سبتمبر 2017 مبادرة الشّمول المالي للمنطقة العربية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) [*] بهدف تعزيز مستويات الشّمول المالي في المنطقة العربية، واعتماد 27 أفريل كيوم عربي للشّمول المالي. حيث تعمل هده المبادرة على دعم سياسات الشّمول المالي لتوسيع مجال انتفاع المواطنين والمؤسسات بالخدمات المالية الرسمية التي تلائم احتياجاتهم من خلال تغطية البنود التالية:

- ✓ الاستراتيجيات والبيانات المتعلقة بالشّمول المالي.
- ✓ تمكين المرأة ماليًا.
- ✓ تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تمويل الشركات الناشئة ورواد الأعمال.
- ✓ الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة والتمويل الرقمي لتعزيز فرص الشّمول المالي.
- ✓ التمويل الزراعي الريفي.
- ✓ التمويل الزراعي الريفي.
- ✓ البنية التحتية للأسواق المالية التمويل الزراعي الريفي.
- ✓ البنية التحتية للأسواق المالية. (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 06)

1.1.3 الجهود المبذولة لدول المغرب العربي لتحقيق الشّمول المالي:

1) **الجزائر:** يعمل البنك الجزائري على وضع استراتيجية موجهة للبنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر بغرض المشاركة في مبادرة الشّمول المالي، فيتوجب على المصارف التجارية توسيع شبكاتها إلى مناطق الوطن والقيام بحملات ترويجية لمختلف الخدمات والمنتجات المالية. كما قام بنك الجزائر باتخاذ عدة لوائح تنظيمية ليستهدف كل فئات المتعاملين من أهمّها (المعاملات البنكية الإسلامية كأحد روافد تمويل الاقتصاد الوطني).و أصدر بنك الجزائر نظام ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية (بطاقات مصرفية، كشف الحسابات السنوية، الصراف الآلي... إلى آخره) وهذا تحفيزا للمتعاملين ودفع البنوك على الابتكار للمنتجات الجديدة.

2) **تونس:** في إطار مبادرة تعزيز الشّمول المالي قام البنك التونسي بإنجاز دراسة حول واقع الشّمول المالي في تونس وعلى إثر نتائجها أعدّ استراتيجية وطنية لدعم الشّمول المالي في عام 2019 تضمنت المحاور التالية:

- التّمويل الرقمي: دعم الاندماج المالي عبر تحسين الوصول لخدمات التمويل الرقمي.
- التّأمين الصغير: توفير تأمين صغير يتماشى وحاجيات الشريحة من ذوي الدخل المحدود.
- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: إيجاد حلول لتمكين القطاع المصرفي من التّمويلات المناسبة.
- التثقيف المالي للأشخاص والمؤسّسات وتحسين القدرة على الاختيار واتخاذ القرار المناسب.
- التقييم الاجتماعي والاقتصادي للشّمول المالي: وضع أهداف كمية لاستراتيجية الشّمول المالي ومؤشرات قياسها ومتابعتها النتائج المرتقبة منها.

3) **المغرب:** فقد ظهر الشّمول المالي كأولية سياسية هامة لتعزيز الاحتواء الاقتصادي وخلق فرص العمل للأسر والمؤسّسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وقد قام بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية بوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية الوطنية للشّمول المالي وركزت على: طرح مدفوعات الهاتف المحمول، والتّمويل الأصغر والتّأمين الشّامل، ورقمنة المدفوعات الحكومية للأفراد، وتخفيض رسوم البنوك على أعمال شركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ورفع الوعي المالي كما قام البنك بمنح الأولية للمرأة.

كما وضعت المملكة المغربية خارطة طريق من أجل استراتيجية مالية شاملة ومستدامة في إطار مخططاتها، ليشمل المخطط ثلاثة مراحل وهي:

أ. **المخطط الاستراتيجي 2010-2012:** يهدف الى:

- العمل على تطوير الخدمات المالية.
- احداث إطار مساعد على تطبيق استراتيجيات استفادة ذوي الدخل المحدود من الخدمات البنكية وتحسين العلاقات بين مؤسّسات الائتمان والعملاء.

ب- **المخطط الاستراتيجي 2013-2015:**

- المساهمة بشكل فعال في رفع تحدي الشّمول المالي وتطور المركز المالي للدار البيضاء.
- إدراج سياسة الشّمول المالي ضمن الاستراتيجيات البنكية مع جعل التربية المالية احدى ركائز هذه السياسة.
- تعزيز استخدام وسائل الأداء الالكترونية.

ج- المخطط الاستراتيجي 2016-2018:

- العمل على إعداد استراتيجية شاملة للشّمول المالي مع تعزيز حماية مستهلكي الخدمات البنكية.
- ولتمكين السكان من الاستفادة من باقة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الملائمة لاحتياجاتهم شكّل الاستبناك المحور الأول الذي ركز عليه بنك المغرب باعتباره أهم الإنجازات في مجال الشّمول المالي، وتتمثل المبادرات والإنجازات في الآتي:

✓ الاعتماد على الاستبناك، لأجل ذلك اتخذ بنك المغرب جملة من الإجراءات على القطاع البنكي تبسيط شروط الاستفادة من الخدمات البنكية الرسمية، بالإضافة إلى تأسيس البريد بنك.

✓ تعزيز حضور النظام البنكي المغربي في بلدان استقرار المغاربة المقيمين بالخارج، مع الحصول على تخفيضات مهمة من عمولات التحويل.

إطلاق جيل جديد من الأداء بواسطة الهاتف النقال، والذي تمّ بالتعاون مع بنك المغرب والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ليتم تشكيل لجنة قيادة لهذا المشروع، من أجل تقليص استعمال النقد واستعمال وسائل الأداء الإلكترونية (دريد حنان،غريب الطاوس، 2021، صفحة 7)

2.1.3 الجهود المبذولة لدول الخليج العربي في تعزيز الشّمول المالي:

1- **الإمارات:** سعت لتحقيق هذا المفهوم من خلال حماية الأجور الذي أقرّه البنك المركزي والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع البنوك، كما أنّ تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الالكترونية يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظرا لسهولة الدخول وقلة التكاليف، كما أصدرت الإمارات بطاقة مسبقة الدفع لفئات غير المشمولة ماليا ضمن نظام حماية الأجور.

2- **قطر:** في قطر تمّ تشكيل لجنة الاستراتيجية الوطنية للشّمول المالي والتثقيف المالي عام 2015، حيث تم وضع خطة عمل وآلية لتنفيذ هذه الأخيرة على مراحل تضمنت التالي:

✓ اجراء دراسة للوضع الحالي.

✓ تحديد الفجوات والاحتياجات، ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية.

✓ تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

✓ تشجيع المواطنين على الادخار والاستثمار بطريقة سليمة.

كما تمّ إطلاق الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي (2017-2022) والتي تعتبر خارطة طريق للهيئات الرقابية في دولة قطر لبناء قطاع مالي سليم، تضمنت الركائز الأساسية التي تتبناها الاستراتيجية الوطنية للشّمول والتثقيف المالي.

- ✓ دعم البنية التحتية المالية: من خلال انشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف الذكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية.
- ✓ التركيز على حماية المستهلك المالي: إذ تهدف إدارة حماية مستخدمي الخدمات المصرفية لدى مصرف قطر المركزي إلى حماية حقوق عملاء المؤسّسات المالية من خلال حصول العملاء على معاملة عادلة وشفافة.
- ✓ تشكيل لجنة الاستراتيجية الوطنية للشّمول المالي والتثقيف المالي برئاسة مصرف قطر المركزي وعضوية العديد من الوزارات والمؤسّسات والهيئات بالدولة من أهدافها رفع الثقافة المالية لدى فئات المجتمع بالتعاون مع كافة الأطراف المشتركة بالاستراتيجية من خلال البرامج التوعوية المختلفة مثل البرامج المقدمة من بنك قطر للتنمية التي من ضمنها مبادرتا "جاهز 1 وجاهز 2" الموجهة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، كذلك تمّ انشاء بوابة "نبض مشاريع قطر" التي توفر منصة الكترونية تفاعلية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتبادل إنجازاتها وخبراتها.

التعاون مع وزارة التعليم العالي بإنشاء مدرسة ثانوية مستقلة في العلوم المصرفية وإدارة الأعمال للبنين والبنات، ومشاركة هيئة تنظيم قطر للأسواق المالية وهيئة مركز للمال بشكل فعال في برامج التدريب (كروش نورالدين وآخرون، 2022، صفحة 15)

3- **السعودية:** سعت الدولة لتحقيق الشّمول المالي من خلال تبني أربعة محاور هي: تطوير نظام الشبكة السعودية للمدفوعات وتقديم بطاقات مسبقة الدفع، ووضع خطة تطويرية لنظام السداد، وتطوير نظام التحويلات المالية للمدفوعات منخفضة القيمة لجذب وادخار شريحة من المجتمع في القطاع المصرفي (سالم يسمينة ابراهيم ، يحي هاجر، 2021، صفحة 124)

2.3 تحليل واقع مؤشرات الشّمول المالي في دول المغرب العربي وبعض من دول الخليج العربي:

لقد تمّ تقسيم أبعاد ومؤشرات الشّمول المالي من قبل مختلف المؤسّسات والهيئات المالية العالمية والباحثين كلّ حسب نظرته. ومن خلال هذه الدراسة سنعتمد على بيانات البنك الدولي، التي نستعين بها لقياس مستويات الشّمول المالي واستخدام بياناتها للمقارنة بين الدول قيد الدراسة، مع تحديد نسب التفاوت بينها.

1.2.3 مؤشرات الشّمول المالي للدول العربية قيد الدراسة حسب البنك الدولي:

سنعتمد ضمن هذا العنصر على بعض المؤشرات الفرعية للشّمول المالي والتي يصنفها البنك الدولي والموجزة في:

1.1.2.3. واقع بعد الوصول للخدمات المالية للدول قيد الدراسة:

1/ فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ: إنّ أحد معايير الاتاحة لمؤشرات الادماج المالي يعتمد على عدد فروع المؤسسات البنكية للمقابلة لكل 100000 بالغ والمسيرة من طرف السلطات النقدية.

منحنى بياني (1): مؤشّر عدد فروع البنوك لكل 100.000 بالغ

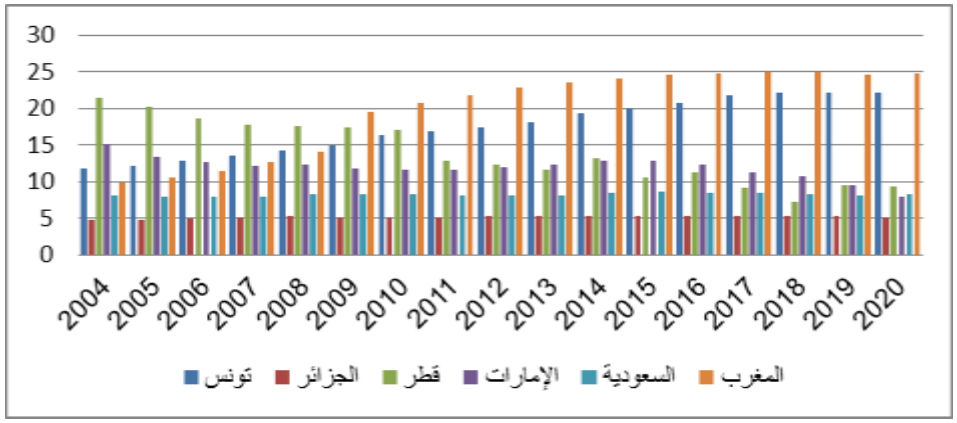

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

من خلال المنحنى البياني (1) أعلاه وبالمقارنة بين دول المغرب العربي ودول الخليج الموضحة نجد أنّ المملكة المغربية تحتل الصدارة مغاربيا وخليجيا من حيث التغطية المصرفية، إذ نلاحظ أنّ عدد الفروع البنكية في المغرب يكاد يصل إلى 25 وكالة لكل 100000 بالغ، بينما تونس وصل عددها إلى 22 وكالة، وبذلك فإن الجزائر تحتل ذيل الترتيب مقارنة بدول المغرب العربي ودول الخليج بمعدّل 5 وكالات مصرفية لكل 100000 بالغ، أمّا فيما يتعلق بدول الخليج العربي المختارة، نجد أنّ عدد الوكالات البنكية في قطر وصل تقريبا إلى 22 وكالة، و15 وكالة بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، أمّا بخصوص السعودية فنجدها نوعا ما متأخرة بمعدل 9 وكالات تقريبا.

2/ **عدد ماكينات الصّراف الآلي لكل 100000 بالغ:** تمكن ماكينات الصّراف الآلي الزبائن الوصول إلى حساباتهم المصرفية من أجل سحب النقود، مراقبة أرصدة الحسابات... إلى أخره.

شكل بياني (2): مؤشّر عدد ماكينات الصّراف الآلي لكل 100.000 بالغ

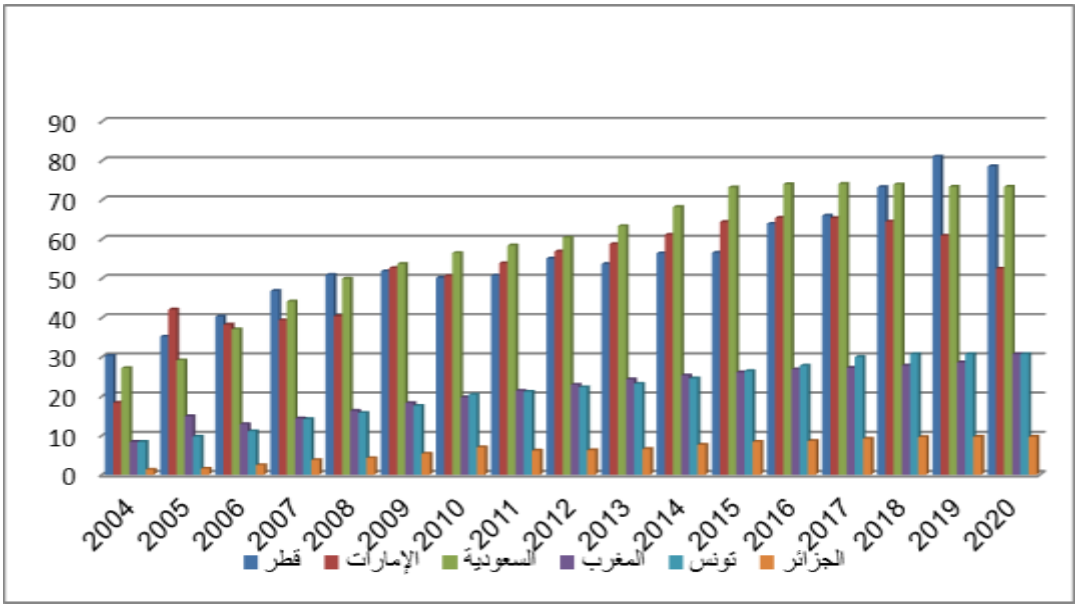

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

من الشكل أعلاه يتضح أنّ دول الخليج تحتل المراتب الأولى مقارنة بدول المغرب العربي، وبالتالي هناك درجة اشباع مالي وقرب مالي وهذا ما يدل على وجود مرونة أكبر واستخدام أكبر لتكنولوجيا الاتصال المالي بين مختلف القنوات وبالتالي يؤثر بالإيجاب على كل من الطلب وعرض النقود وكذا الاشباع المالي، فنجد أنّ قطر تتصدر الترتيب، بحيث سجلت سنة 2020 تقريبا 79 صرّاف آلي لكل 100000 بالغ، تليها المملكة العربية السعودية التي سجلت في ظل هذه السنة 73 صرّاف لتكون الإمارات بذلك في المرتبة الأخيرة وبمعدل 52 صرّاف آلي لكل 100000 بالغ. أمّا فيما يخص دول المغرب العربي نجد أنّ كل من تونس والمغرب سجلتا نمو في السنوات الأولى ليزداد بذلك عدد الصرافات الآلية بوتيرة منتظمة خلال السنوات الأخيرة، أمّا بخصوص الجزائر فتعدّ ضعيفة من حيث درجة توزيع واستهلاك الخدمات المالية.

2.1.2.3. واقع بعد استخدام الخدمات المالية في بعض الدول العربية:

1/ مؤشر الإيداع في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ: يمكننا هذا المؤشر من معرفة عدد الايداعات في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ.

منحنى بياني (4): مؤشّر الإيداع في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ

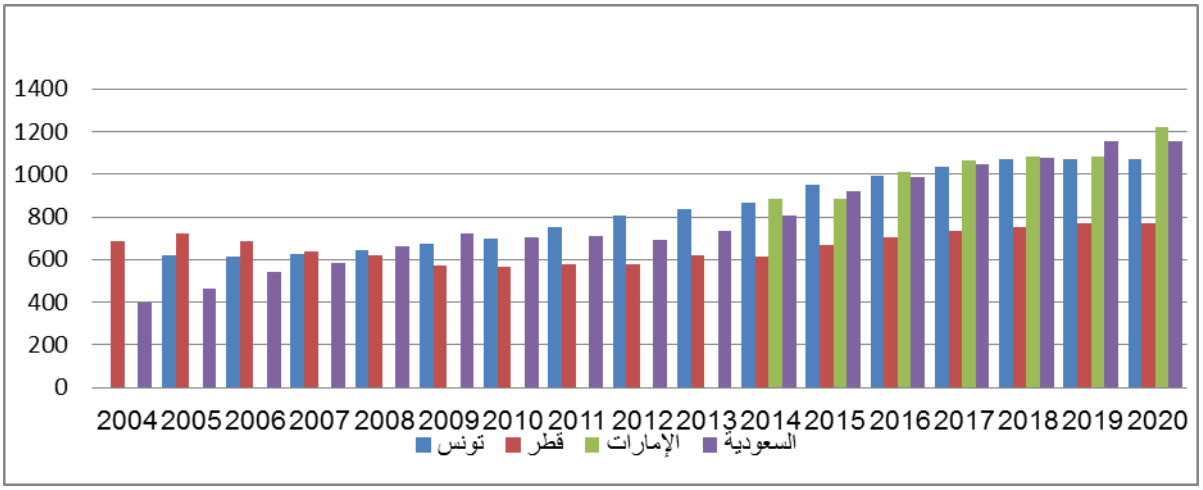

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

عموما الادخار والودائع يكون على حسب معدل العوائد على المدخرات والتي تحدّد من طرف البنوك المركزية، بحيث نلاحظ من الشكل الموضح في الأعلى، ارتفاع في الايداعات للدول التي توفرت فيها البيانات بحيث سجلت الإمارات أعلى قيمة مقارنة بالدول الأخرى والتي حصدتها سنة 2020 بمعدل 1223,65 تليها كل من السعودية، تونس وقطر ويمكن إرجاع عدم إقبال الأفراد في الدول العربية إلى الادخار في المؤسسات المالية الرسمية إلى نقص الثقافة المالية من جهة، ومن جهة أخرى إلى عدم الثقة في المؤسسات المالية، وأيضا إلى العامل الديني الذي يحرم الفوائد الربوية، حيث يتجه الأفراد إلى بدائل أخرى للادخار كإيداع المدخرات لدى شخص خارج الأسرة على سبيل الأمانة، ويدخر الناس بطرق أخرى قد تشمل ببساطة ادخار النقود في المنزل (تحت البلاطة)، أو الادخار في الماشية أو المجوهرات أو العقارات، وقد يشمل أيضا استخدام الأدوات الاستثمارية التي تطرحها أسواق الأسهم، أو شراء الأوراق المالية الحكومية.

2/ مؤشر الاقتراض من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ: يتيح هذا المؤشر الوقوف على عدد القروض البنكية لكل 1000 بالغ.

منحنى بياني (5): مؤشر الاقتراض من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ

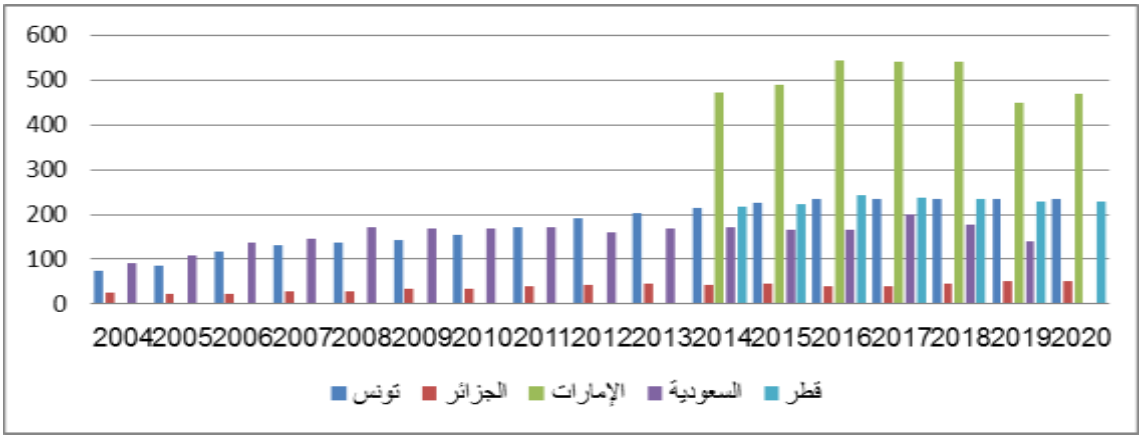

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

يظهر من خلال الشكل أنّ تونس احتلت المراتب الأولى على مستوى دول المغرب العربي، بحيث وصل عدد المقترضين فيها إلى 235 لكل 1000 شخص مقارنة بالجزائر والتي سجلت كأقصى حد 50 لكل 1000 شخص، أمّا فيما يتعلق بدول الخليج فنرى في ظل السنوات الأخيرة الإمارات هي من سجلت أعلى قيمة لهذه المؤشر مقارنة بالسعودية وقطر برقم 470 لكل 1000 مقترض.

3/ مؤشر مستخدمي الأنترنت لكل1000000 شخص:

منحنى بياني رقم (6): مؤشر مستخدمي الانترنيت لكل مليون شخص

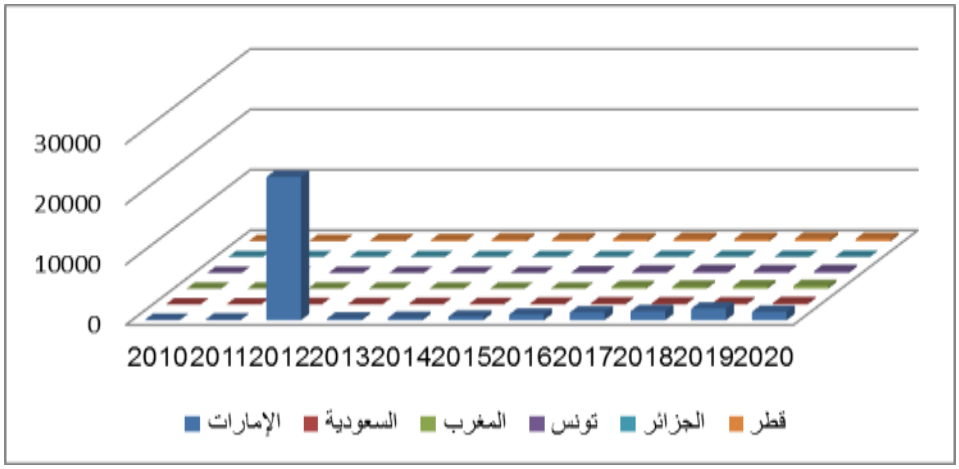

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدّولي.

المدفوعات الرقمية عبر الأنترنت، تعدّ من بين الفوارق في استخدام المتاحات من الخدمات، بحيث يوضع الشكل على وجود تطور نوعا ما لهذه الدول في مجال المعاملات المالية الرقمية، كما يظهر لنا دولة الإمارات العربية المتحدة تتميّز بمرونة أكبر من حيث عدد مستخدمي الأنترنت لكل 1000000شخص مقارنة

بالدول الأخرى، تليها دولة قطر ثم المملكة العربية السعودية، أمّا بخصوص دول المغرب العربي فنلاحظ نمو بالنسبة لكل من تونس والمغرب في السنوات الأخيرة، لتكون بذلك الجزائر متأخرة عنهما حيث أعلى قيمة سجلتها تقريبا في سنة 2018 وبمعدل قارب 68 استخداما لكل مليون شخص.

4/ اشتراكات الهاتف المحمول:

منحنى رقم (7): مؤشر اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 شخص

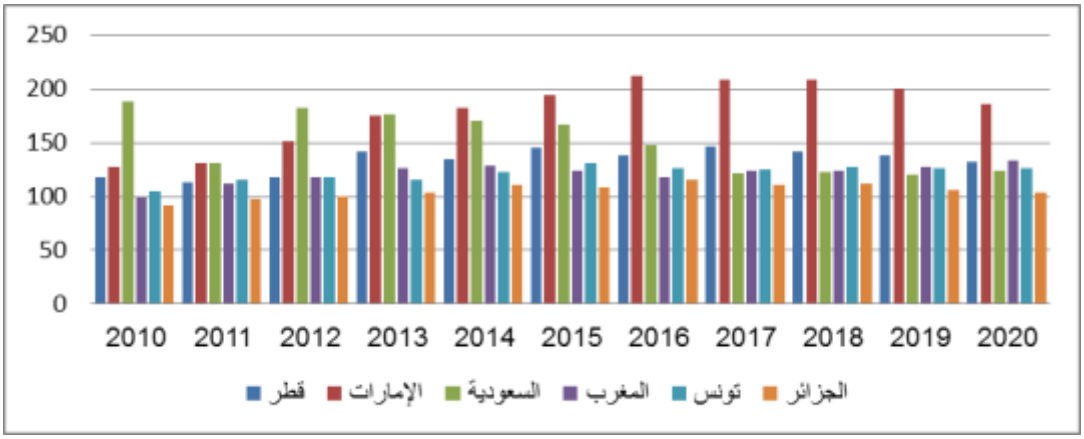

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانان البنك الدولي

يوضح الشكل تزايد في معدل اشتراكات الهاتف المحمول للدول العربية السّت، حيث نلاحظ أنّ دول الخليج احتلت المراتب الأولى في مؤشر اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 شخص سنة 2010، بينما احتلت تونس الصدارة في دول المغرب العربي، وفي سنة 2020 نلاحظ تحسن ملحوظ في مؤشر اشتراكات الهاتف المحمول لدول المغرب العربي ودول الخليج.

4. متطلبات الشّمول المالي في الدّول العربية:

إنّ تحقيق الشّمول المالي في الوطن العربي يجب أن يتوفر على مجموعة من المتطلبات والشروط والتي يمكن إيجازها حسب بيانات

صندوق النّقد العربي كالآتي (عزاوي أسامة، رفاعي توفيق، 2021، الصفحات 111-112):

تطوير البينة التحتية: وتتمثل في توفير أنظمة دفع كفؤة وشبكة من الصرفات الآلية ووحدات الدّفع بالإضافة إلى توفير بنية رقمية تساعد على نفاذ الخدمات المالية عبر الأنترنت والهواتف النقالة.

- تطوير الأطر والنظم التشريعية الرقابية: والتي تساعد المؤسّسات المالية وتشجيعها على تقديم المزيد من الخدمات المالية وتحافظ على الاستقرار المالي وتبني عدد من الإصلاحات الرقمية لدعم السّيولة منها إصلاحات بازل 3.

- تطوير نظم الدّفع والتسوية الوطنية: خاصة الصغيرة منها لتسهيل العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية.
- الاستفادة من التطورات التكنولوجية: وذلك بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال والتوسّع في تقديم الخدمات المالية الرقمية والدّفع عبر الهاتف المحمول، بتكلفة أقّل وفعالية أعلى لكلّ فئات المجتمع.
- حماية مستهلكي الخدمات المالية: ويتمّ هذا عن طريق:
  - ❖ التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وحصوله على الخدمات المالية بكلّ يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة.
  - ❖ حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابية مناسبة تراعي حقوقهم.
  - ❖ توفير آليات للتعامل مع الشكاوي المقدّمة من طرف العملاء بشرط أن تكون مستقّلة ونزيهة وخاضعة للمسائلة.
- التثقيف المالي: وذلك من خلال اعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التّعليم والتثقيف المالي بمشاركة عدّة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة من أجل تعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين.
- ارتفاع مستويات المنافسة المالية: بحيث تساهم زيادة مستويات المنافسة المالية في زيادة الشّمول المالي.
- ضرورة تفعيل دور المؤسّسات المالية غير المصرفية: من بينها الأسواق المالية وشركات التأمين ومكاتب البريد (صندوق النقد العربي، 2018)

5. التحديات التي تواجه الدول العربية في تعزيز الشّمول المالي:

تعد الدول العربية من بين الدول التي تواجه عدة تحديات تعيق مسار تعزيز الشّمول المالي، حيث لا زالت بعيدة عن تحقيق مستوى مقبول للشّمول المالي وتتمثل أهمّها فيما يلي:

- ✓ عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة، لا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمّها في وجود نظام كفؤة للاستعلام الائتماني والرهانات والاقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.
- ✓ مستويات المنافسة بين المؤسّسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.

- ✓ غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر، سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللّازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.
- ✓ بطء تطور المؤسّسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، ممّا نتج عنه تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

بالإضافة إلى أسباب أخرى منها:

- ✓ انخفاض مستوى الوعي المالي حيث يرى العديد من الأفراد عدم الحاجة لوجود حساب مصرفي في أي مؤسسة مالية.
- ✓ عدم امتلاك الأفراد للأموال الكافية من أجل فتح حساب في البنك أو أي مؤسسة مصرفية مالية، يعتبر أحد أهم الأسباب لعدم استخدام الخدمات المالية.
- ✓ العامل الديني حال دون حصول البعض على حساب في مؤسسات مالية رسمية، وعدم ثقتهم في المؤسسات المالية (فلاق صليحة وآخرون، 2019، صفحة 04)

6.الخاتمة: بعد التطرق لمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية للدراسة، والتي حاولنا من خلالها استكشاف واقع تطور مؤشرات الشمول المالي في بعض دول الخليج (السعودية، الامارات، قطر) وبعض دول المغرب العربي(المغرب ، الجزائر ، تونس) خلال الفترة (2004-2020)، والتعرف على أهم التحديات والعراقيل التي قد تحول دون نشره وتعزيزه في هده الدول ، سنحاول تقديم حوصلة شاملة حول أهم النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري والتطبيقي، كما سنحاول صياغة بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تساهم في دعم وتعزيز الشمول المالي بصفة عامة.

1.6. نتائج الدراسة: من خلال دراستنا هذه يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها؛ في النقاط التالية:

- ✓ الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع بما فيها –المهمشة والمحرومة– إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المناسبة وبتكلفة ميسورة تلبي احتياجاتهم من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية في المؤسسات المالية؛
- ✓ عربيا؛ هناك تفاوت واضح وكبير في ما يخص المؤشرات الجزئية –المختارة– للشمول المالي بين دول المنطقة. احتلت فيها دول مجلس التعاون الخليجي الصدارة مقارنة بالمستويات المتواضعة لبقية الدول المغرب العربي. مما يعكس ارتفاع مستوى الاستبعاد المالي في هذه الدول (الأقل نموا).
- ✓ يعتبر عدم تطور البنية التحتية المالية، ضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية، ضعف الأطر التشريعية والرقابية، بطيء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية.....إلخ. من أهم العقبات التي يواجهها الشمول المالي في المنطقة العربية خصوصا دول المغرب العربي.
- ✓ يعتمد تحقيق الشمول المالي على مجموعة من المتطلبات الأساسية؛ كتطوير البنية التحتية للنظام المالي، التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية، زيادة مستويات التثقيف المالي....الخ. والتي يجب على الدول العربية أخذها بعين الاعتبار إذا ما أرادت المضي قدما لتعزيز ونشر الشمول المالي.

2.6. اقتراحات وتوصيات: ومن التوصيات والاقتراحات التي يمكن الخروج بها ما يلي:

- ✓ ضرورة الاهتمام بتبني إستراتيجية وطنية –فعالة وواضحة– لتحقيق الشمول المالي عربيا، وذلك عن طريق الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال تعزيز ونشر الشمول المالي؛
- ✓ العمل على دعم وتوسيع الانتشار الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية على مستوى القطر الوطني، وذلك بهدف ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية وبشكل مريح لمختلف فئات المجتمع؛
- ✓ أهمية إتاحة التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والتي تلعب دورا هاما وكبيرا في الحد من الفقر والبطالة، ورفع مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي...وغيرها في المنطقة العربية؛
- ✓ العمل على تطوير وابتكار منتجات/ أو خدمات مالية قادرة على تلبية الاحتياجات الفعلية للعملاء خاصة الفئات المستبعدة ماليا، مع السعي لتقليص الفجوة بين الرجال والنساء في نسب إستخدامها؛
- ✓ العمل على رفع كفاءة الموارد البشرية باعتبارها عنصرا أساسيا لدعم وتعزيز الشمول المالي خاصة في مجال إدارة المخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية ودورها الفعال في التقليل منها؛

- ✓ فتح المجال أكثر أمام الصيرفة الإسلامية بهدف إعطاء دفع للشمول المالي، ذلك أن البنوك الإسلامية تعمل على دعم وتعزيز الشمول المالي، باستقطابها لمدخرات الأفراد والعائلات الذين يرفضون التعامل مع البنوك التقليدية لاعتبارات دينية (تحريم الربا)؛
- ✓ إجراء المزيد من الدراسات والبحوث والندوات العلمية حول موضوع الشمول المالي -عربيا- وأهم التحديات والعقبات التي تعيق مسار تطبيقه في المنطقة.

7. المراجع:

A.S Junaidah .(2016) .Financial inclusion : the role of financial system and other determinants .)united kingdom salford,p17.

mandira sarma .(2008) .Index of financial inclusion .*INDIAN COUNCIL FOR RESEARCH ON INTERNATIONAL ECONOMIC RELATIONS*.26-1 ،*2015* ،.

Peterson, Ozili .(2020) .Théories of financial inclusion .*Munich Personal RePEc Archive MPRA PAPER. https://doi.org/ https://mpra.ub.uni-muenchen.de/id/eprint/109579*.

PHUONG linh DOAN MANH hung PHAM .(2020) .The Impact of Financial Inclusion on financial stability in Asian Countries .,*Journal of Asian Finance , Economics and Business* ،*vol7* ،(6) .59-47

sarma, m . .(2016) .*Measuring Financial Inclusion for Asian economies. In Financial Inclusion in Asia* ..1 (الإصدار Chapter 1 in Financial Inclusion in Asia .34-3) .(,https://doi.org/DOI: 10.1057/978-1-137-58337-6_) ، المحرر

السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 03*(02)، 104-129.

بن موسى محمد. (ديسمبر, 2018). أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال 2017. *مجلة الاستراتيجية و التنمية، 8*(15)، 34-60.

دريد حنان،غريب الطاوس. (10 أفريل, 2021). دور التمويل الاسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعامي بنك البركة ومصرف السلام. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 7.

رفيقة بن عيشوشة. (جوان 2018). صناعة التمويل الاسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي – دلراسة حالة الدول العربية-. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 09*(02)، 46-59.

رفيقة صباغ، سليمة غزري. (2020). الشمول المالي في الدول العربية واقع وآفاق. *مجلة أبعاد اقتصادية، 10*(02)، 517.

سالم يسمينة ابراهيم ، يحي هاجر. (2021). متطلبات تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة الدول العربية-. *مجلة دراسات اقتصادية، 21*(01)، 125.

صندوق النقد العربي. (2018). *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية*. website: https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqryr-alastqrar-almaly/tqryr-alastqrar-almaly-fy-aldwl-alrbyt-lam-2018.

صندوق النقد العربي. (2020). *مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI*. : https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqryr-alastqrar-almaly/tqryr-alastqrar-almaly-fy-aldwl-alrbyt-2020.

عزاوي أسامة، رفاعي توفيق. (2021). تعزيز الشمول المالي كألية في تحقيق الاستقرار المالي -دراسة حالة دول العالم العربي. *مجلة العلوم التجارية والتسيير، 17*(01).

فلاق صليحة وآخرون. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. *مجلة التكامل الاقتصادي، 07*(04)، 04.

كروش نورالدين وآخرون. (2022). واقع الشمول المالي في الوطن العربي- دراسة بعض الدول العربية. *journal of contemporary business and economic studies، 5*(1).